**مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية :**

**أ – مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :**

حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستوري الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86، المادة 93 ، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية و حركة عدم الانحياز, و هي مبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية، ومن بين هذه المبادئ نذكرها على النحو التالي :

**أولا : مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة :**

نصت المادة : 86، على"تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة :93، إلى ذلك" :يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية) "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1976، يتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة2/7على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ص10-11(، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة ،والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس. [[1]](#footnote-1)  
كما تطرقنا سابقا فان السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات

الإقليمية التي تنتمي إليها , و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه , الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية، و الاستقلال السياسي للدول المجاورة، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف: يعني التنازل عن السيطرة و الاستيلاء و تهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[[2]](#footnote-2)

**ثانيا: مبدأ حل النزاعات المجاورة بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة :**

هذا المبدأ نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومحتواه التزام الدول المتنازعة بالوسائل السلمية وعدم اللجوء الى الحل العسكري في نزاعاتها الدولية، والتعامل معها ومعالجتها سلميا من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وعلى هذا دوما تفضل الجزائر التعامل وفق استراتيجية محكمة للتعامل مع مثل هذه الأزمات والنزاعات، وتسعى إلى إيجاد حل لها وتكثف نشاطها الدبلوماسي في هذا الإطار قد تجنب الدخول في عزلة، وتركز في ذلك على الحل السلمي الداخلي ورفض التدخل الأجنبي كونه يشكل تهديدا لأمنها واستقرارها، كما تؤكد دوما على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري، فالحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري هو الخيار الذي لطالما تركز عليه الجزائر وتفضله في نشاطها الدبلوماسي وكل تجاربها في هذا المجال كانت ناجحة بفضل حنكتها الدبلوماسية في ادارة وحل القضايا والنزاعات الاقليمية ،[[3]](#footnote-3).

الملاحظ أن مبدأ حل النزاعات سلميا ليس بالمبدأ الحديث ، لكن من حيث تطبيقه هو ما يعد حديثا ،اذا تم مقارنته بوقت ظهوره ، لأنه يعتمد على أسلوب لين في المعاملات المتنازعين ومدى قبولهم للحلول السلمية ،وخير مثال على تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية ، عند نشوب مشكل حدودي غداة الاستقلال وتم الاتفاق آنذاك بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ممثلة في شخص فرحات عباس مع العاهل المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في اطار روح الاخاء والوحدة المغاربية. [[4]](#footnote-4) .

**ثالثا : مبدأ المعاملة بالمثل :**

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل هو قاعدة أقرتها جميع القوانين الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، لكن هذه السياسة بدت متأخرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية اتجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها، فلم تكن الجهود موجودة بالمطلق في التعامل معها رغم الخطابات التضامنية التي كانت، ولذا فان مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية، فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" ومع ذلك فقد تم التعامل معها بمنطق التجاهل الذي تعاملت به هذه الدول مع الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات ، ومثال على ذلك ما أعلن عنه وزير الداخلية السابق "يزيد زرهوني" أن: "بلاده ستطبق مبدأ المعاملة بالمثل بحق الأمريكيين والفرنسيين، إذا اقتضت الضرورة ذلك بعد إدراج المسافرين الجزائريين في القائمة السوداء التي تشدد من خلالها إجراءات الدخول والخروج".[[5]](#footnote-5)

**رابعا : مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها :**

تنص المادة 21 من الباب الاول في الفصل السابع من الدستور الجزائري على هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، و يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي و من أجل حقها في تقرير المصير، و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية . ان قضية دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق المنظور الجزائري لعلاقات حسن الجوار

بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية , كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد

الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل و أثناء الثورة التحريرية , وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

ومن الأمثلة على ذلك هو دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها ، مارست الجزائر هذا مع دولة موريتانيا عندما أراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها, و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصح ا روي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره, و ذلك لا ينبع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر و هي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك التزاما اكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث اذا قارنا الدور الجزائري، و حجم تأييدها للقضية الفلسطينية و تأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة، قد لا تحقق أهدافها في الكثير من الأحيان [[6]](#footnote-6).

**خامسا : مبدأ التضامن والتعاون بين دول الجوار**

يهدف هذا المبدأ الى تفعيل كل متطلبات التعاون بين دول الجوار و الذي يعكس نوايا الجزائر السليمة

حيث تعمل جاهدة لدعم نمو العلاقات بين المجموعات الاقليمية وتنمية السلم، وفتح قنوات الحوار و التجاور بين الدول المتجاورة، والتعاون والتنسيق الأمني الحدودي واستغلال الامكانيات لتنمية علاقات التعاون وضبط الحدود وفق الحدود الموروثة ,وحل النزاعات وادارة الأزمات بحسن الجوار، و يقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ،ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار ببن المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك ابرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية ،كما حددها القانون الذي يضبط هذا التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فان الجزائر وقعت اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس الشقيقة ، حيث تركزت جهود البلدين على التعاون في المجال الصناعي والمجال التجاري وفي هذا الاطار سنذكر بعض مجالات التعاون بين البلدين وهي كالتالي :

* تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هده المناطق ، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي حققت نتائج باهرة بعد ذلك .
* في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات تونسية جزائرية ذات الاقتصاد المختلط، حيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة الى تجاوز 292 مليون دينار تونسي، بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل. [[7]](#footnote-7).

**ب - أهداف السياسة الخارجية الجزائرية :**

تعتبر ظاهرة السياسة الخارجية وجه من أوجه النشاط الإنساني ، لا تنطلق من العدم وانما تعبر عن أهداف مرسومة ، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية ، إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية ، وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها في البيئة الدولية من خلال تخصيص الموارد اللازمة على غرار استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وصياغة الخطط المناسبة ، التي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة ، كما تعني مجموع التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة ، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية ، للتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد ، ووضع الهدف في السياسة  
الخارجية "»setting goal،"هو أول مرحلة في عملية صناعة السياسية الخارجية . وحسب "دنيال  
باب" ، تعدد أهداف السياسة الخارجية وتتنوع ، من حيث الأولويات والتفضيلات من وحدة دولية إلى أخرى لخارجية، ولم يتفق الباحثون في حقل علاقات الدولية ، على معايير معينة لتصنيف أهداف السياسة الخارجية، بالرغم من اتفاقهم حول المحتوى الموضوعي لهذه الأهداف الذي يدور عموما حول حماية الذات ، والأمن والرفاهية الاقتصادية والهيبة الدولية،[[8]](#footnote-8).

بعد فترة الاستقلال وخلال فترتي الستينات والسبعينات تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض عطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في انقسام لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي  
الى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعدتضحياتكبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، مما جعلها ترسخ مبادئ سياستها الخارجية لازالت الى يومنا هذا ، ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر ما يلي :

* **المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي**: هذا ما جعل ارتباط المقاربات  
  والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج تحت مفهوم الدفاع الوطني .ومن مهام الجيش الوطني الشعبي :
* الحفاظ على سلامة التراب الوطني .
* الحفاظ على الوحدة الوطنية.
* حماية السيادة الوطنية ورموزها .
* رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

**زيادة قوة الدولة:** يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادةالدولة و أمنها ووجودها كقوة اقليميةتلعب دور القاطرة التي تؤثر وتجذب اليها بقية الاقطار المغاربية .

* **الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية** : ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي، بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من  
  إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني ، فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و المجال الاقتصادي متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية ، والمناجم و السياحة و النقل و الصيد البحري و الأشغال العمومية ..الخ، وانتماء الجزائر لدول العالم الثالث واعتمادها على عائدات البترول جعلها تراجع دورها في الميدان الاقتصادي .

بالإضافة الى ما ذكر من اهداف رئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية هناك أهداف ثانوية منها : العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها ، كذلك تدعيم أسس السلم الاقليمي والدولي . [[9]](#footnote-9)

1. عبد الرؤوف بن الشيهب، عبد الكريم كيبش ، السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف ، مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 14 2018 ، ص506. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2عبرو ميمون ،الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية ،2011-2015 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة د. الطاهر مولاي ، سعيدة ، الموسم الجامعي 2015-2016. ص53. [↑](#footnote-ref-2)
3. نعيمة شواف ، عبد الحفيظ قواسمية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات في دول الجوار – دراسة حالة ليبيا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، السنة الجامعية 2017-2018 ص37. [↑](#footnote-ref-3)
4. رؤوف بوسعدية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع ، جوان 2016 ص :160 . [↑](#footnote-ref-4)
5. عبد الرؤوف بن الشيهب، عبد الكريم كيبش ، مرجع سبق ذكره ، ص :507. [↑](#footnote-ref-5)
6. عبرو ميمون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 54-55. [↑](#footnote-ref-6)
7. مرحوم عبد الرحيم ، ملامح السياسة الخارجية الجزائرية ،مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص ، ص ص : 27-28.. [↑](#footnote-ref-7)
8. عبرو ميمون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 23- 24. [↑](#footnote-ref-8)
9. معبد فهد ، مطبوعة محاضرات في مقياس المقاربة الجزائرية في الجوار الاقليمي ،جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2021-2022، ص: 38-39-40.. [↑](#footnote-ref-9)